ادعى انه موافق لقائله في المعنى لا يخالف فيه قائله بقي
مورد النزاع لم يذكر ولم يقم عليه دليلا على تقديره وهو قول من يقول
هو جسم لا كالاجسام بمعنى انه مشارك لغيره في مسمى الجسمية
كما يشاركه في مسمى الموضوعية والقيام بالنفس وانه لم يثبت
له لوازم القدر المشترك ولا يثبت له من خصائص المخلوقية
وهذا القدر لا يستلزم له ولا يكون مماثلا لشيء من الاجسام
فيما يجب ويجوز ويمتنع عليه لان الاجسام المخلوقة لها
خصائص يختص باعتبارها ثبوت لها ما يجب ويجوز
ويمتنع عليه والقدر المشترك عند هؤلاء لا يستلزم شيئا
من خصائص المخلوقين وهذا القدر لم يتعرض له هنا
بنفي ولا اثبات لكنه يقول ان القدر المشترك يستلزم المقال
في الحقيقة وانما لزم كلا من الاجسام لزم الآخر وانما يغيرها
فيما يعرض لها بمشيئة الخالق لكن هذا القول لم يقرر هنا
فبقي كلامه هنا بلا حجة مع ان هذا القول في نفسه كما قد
عرفت وهو لما قرر في موضع اخر بناه على اصلين على اثبات
الجوهر الفرد وتماثل الجواهر وكلاهما ممنوع باطل قد قرر هو انه
لا حجة عليه مع ان القول بانه جسم كالاجسام ما علمت انه
قاله احد ولا نقله احد عن احد وهو مع هذا لم يذكر دليلا
على نفيه فكيف يكون قد اقام دليلا على نفي قول من يقول هو

جسم

جسم لا كالاجسام قال الثالث هو انه لو كان جسما كان له
بعد وامتداد وذلك اما ان يكون غير متناه او متناهيا فان
غير متناه فاما ان يكون غير متناه من جميع الجهات او من بعض
الجهات دون البعض فان كان الاول فهو محال لوجهين
الاول ما سنبينه من احالة بعد لا يتناهى والثاني يلزم
منه ان لا يوجد جسم غيره او انه تداخل الاجسام وهو يخالط
القاذورات وهو محال وان كان الثاني فهو ممتنع ايضا لوجهين
الاول ما سنبينه من احالة بعد لا يتناهى والثاني انه اما
ان يكون اختصاص احد الطرفين بالنهاية دون الآخر لذاته
او لمخصص من خارج فان كان الاول فهو محال لعدم الاولية
وان كان الثاني فيلزم ان يكون الرب معلول الوجود
وهو منتقض في افادة مقدار الموجب ومخصص ولا معنى
للبعد غير نفس الاخذ على ما تقدم فيكون الرب معلول
الوجود وهو محال وان كان متناهيا من جميع الجهات
فله شكل ومقدار وهو اما ان يكون مختصا بذلك الشكل
والقدر لذاته او لامر خارج فان كان الاول لزم منه اشتراك
جميع الاجسام فهو ضرورة الاتحاد في الطبيعة وان كان الثاني
فالرب محتاج في وجوده الى غيره وهو محال قلت ولقائل
ان يقول لم لا يجوز ان يكون مختصا بالشكل والمقدار
لذاته قوله ان ذلك يستلزم اشتراك جميع الاجسام فيه ممنوع
الاتحاد في الطبيعة انما يصح اذا سلم ان طبيعة الاجسام

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)